ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Role of Saudi Universities in Activating Investment Committees In the light of the New Saudi Universities Financial Regulations

Muhanad bin Saud Dakhil Al-Tayyar

Hamad bin Khalid bin Hamad Al-Hawas

Ministry of Education

* *Corresponding author: E-mail* :
m9m66@hotmail.com
THK1400@gmail.com

***Keywords*:**
Saudi Universities -
Investment Committees -
Financial Regulations
New University System

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	2 Dec 2023
Received in revised form	25 Dec 2023
Accepted	28 Dec 2023
Final Proofreading	19 Mar 2024
Available online	21 Mar 2024

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The study aimed to identify the role of Saudi universities in activating investment committees in light of the new financial regulations for Saudi universities, by reviewing the new university system according to the requirements of Vision 2030, and presenting proposals to activate university investment. The study used the descriptive analytical approach using the open-ended standardized interview to review and analyze the opinions of a number of (10) experts and specialists in this regulation, clarify the most prominent amendments that were made to it, and also identify the requirements and role of universities to activate investment committees in the best possible way in light of those regulations. The results of the study showed that Saudi universities have a major role in activating investment through the following: Establishing the legislation and legal systems to carry out the investment process. Training their staff. Providing the necessary infrastructure and superstructure. Exploiting its facilities to achieve the goals of investment. The roles of investment committees in universities also vary, including: Providing investment plans for education. Updating the database of investment assets. Collaborating with the private sector and working to improve the university's efficiency in diversified investments. The study recommended the need to train Saudi university staff, benefit from global experiences, and simplify administrative procedures and regulations in the field of university funding.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.31.3.2024.15

دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان الاستثمار في ضوء اللائحة المالية الجديدة للجامعات السعودية

مهند بن سعود بن دخيل الطيار/ وزارة التعليم

حمد بن خالد بن حمد الحواس/ وزارة التعليم

الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان الاستثمار في ضوء اللائحة المالية الجديدة للجامعات السعودية، وذلك من خلال استعراض نظام الجامعات الجديد وفقا لمتطلبات رؤية

المملكة ٢٠٣٠، وتقديم المقترحات لتفعيل الاستثمار الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المقابلة المقننة المفتوحة لاستعراض وتحليل أراء عدد (١٠) من الخبراء والمختصين في هذه اللائحة، وتوضيح أبرز التعديلات التي أجريت عليها، وأيضاً تحديد المتطلبات ودور الجامعات لتفعيل لجان الاستثمار بشكل أمثل في ضوء تلك اللائحة، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن الجامعات السعودية لها دور رئيسي في تفعيل الاستثمار من خلال وضع التشريعات والأنظمة القانونية للقيام بعملية الاستثمار، وتدريب منسوبها، وتوفير البنية التحتية والفوقية، وتسخير منشأتها لتحقيق أهداف الاستثمار. كما تتعدد أدوار لجان الاستثمار في الجامعات من حيث تقديم الخطط الاستثمارية للتعليم، وتحديث قاعدة البيانات للأصول الاستثمارية، والتعاون مع القطاع الخاص والعمل على رفع كفاءة الجامعة في الاستثمارات المتنوعة. وقد أوصت الدراسة بضرورة تدريب منسوب الجامعات السعودية والاستفادة من التجارب العالمية والعمل على تبسيط الإجراءات والأنظمة الإدارية في مجال تمويل الجامعات.

الكلمات المفتاحية: الجامعات السعودية – لجان الاستثمار – اللائحة المالية – نظام الجامعات الجديد.

المقدمة

على الرغم من الأهمية البالغة للجامعات في حياة الشعوب والمجتمعات؛ فإن تلك الجامعات أصبحت تُعاني مشكلات مادية متعددة، ما أثر سلبًا على قدرتها على تلبية احتياجات المجتمعات ومواكبة متطلبات سوق العمل، ولديمومة الجامعات والحفاظ عليها لتقوم بدورها المنشود في دعم النهضة والتنمية بجميع أشكالها، ظهرت الدعوات إلى أهمية تنويع مصادر التمويل لتلك الجامعات، فالتمويل الحكومي وحده لم يعد قادراً على إبقاء الجامعات على قيد الحياة، وهذا يتطلب أن تتحول الجامعة إلى جامعة منتجة قادرة على توفير موارد مالية إضافية تدعم بها أنشطتها وبرامجها ومشروعاتها التعليمية والبحثية، وتسعى الجامعات العالمية وراء سبل جديدة لتعزيز قدرتها التنافسية، وتنمية كفاية الاقتصاد القائم على المعرفة، والاستفادة من الأرباح المالية من الإنجازات البحثية، وعلى نطاق أوسع؛ فهي تساعد في النمو والتنمية، وتلبي مطالب المجتمع. (Tugrul & Timothy،Jisun، 2009) .

مع تقدم الأزمان وانحسار النظرة الحتمية للاستثمار في التعليم الجامعي على أنه استثمار لرأس المال البشري فقط، ومن خلال ما مر من ظروف وأزمات اقتصادية في كل بقاع العالم المتقدم والنامي ...، صار لزاما الانتقال إلى دور استثماري آخر في التعليم الجامعي ودمج استثمار الرأس المال البشري مع رأس المال المادي، لذا بدأت كثير من مؤسسات التعليم الجامعي البحث عن مصادر تمويل متعددة والعمل عليها بصيغة استثمارية تنتج إيرادات للمؤسسة.

لذا تُعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم، على الرغم من اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها، وهي قضية متجددة دومًا بسبب التغيرات في

النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي، ما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة. (البحيري، ٢٠٠٤، ص١).

هنا يُمكن القول بآن الإنفاق على المؤسسات الجامعية يُعد من العقبات والمشكلات، وخاصة في خضم الأحوال الاقتصادية الراهنة. وللموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية أهمية في استثمار الموارد والمخصصات وكيفية الاستفادة منها والنهوض بالتعليم الجامعي في المملكة والاستفادة القصوى من هذه الموارد، وأن ذلك الاستثمار يساهم في تعزيز وتنويع مصادر الدخل للمؤسسات الجامعية، وتقليل نسبة ارتباط انفاق قطاع التعليم بالدورات الاقتصادية، ويتم ذلك بإيجاد لجنة تعني بذلك تكون متمكنة وقادرة على إدارة الاستثمار بما يسهم في زيادة الإيرادات من خلال تطوير واستثمار المواقع التابعة للجامعة، وبحث ومناقشة الفرص الاستثمارية المبتكرة، واستقطاب فرص استثمارية واعدة، وتعمل اللجنة متكاملة مع كافة الأذرع الاستثمارية في المؤسسات الجامعية كي تعمل جميعاً في بوتقة واحدة متناغمة، تعمل في إطار خطة استراتيجية شاملة تراعي أولويات خطة الجامعة، وتستثمر في ميزة الزمان والمكان، وأن يكون لهذه اللجنة رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية معلومة.

وكل ذلك يدعو إلى إلقاء الضوء بشكل كبير على دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان الاستثمار في ضوء اللائحة المالية الجديدة للجامعات السعودية.

مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى جهود الدول العربية المبذولة حيال الانفاق على التعليم الجامعي، يتضح أن هناك شواهد كثيرة على عدم كفايتها خصوصا في تلك الدول ذات الميزانيات المحدودة، ويتضح ذلك جليا في عجز موازنات المؤسسات الجامعية الأمر الذي دفع بالجامعات إلى البحث عن مصادر إضافية أخرى للتمويل.

حيث كشفت دراسة الغفيلي(٢٠١٥) أن الجامعات السعودية تعاني اليوم ضعفا في المشاريع البحثية والمحاولات الاستثمارية حيث لا تزال تحتاج الى رؤية أكثر انفتاحا ونضجا من خلال معاهد الأبحاث والأوقاف ومراكزها وحاجتها الى قرارات تدعم توجهها نحو الاستثمار الحقيقي والعمل على استقطاب الكليات العريقة للتعاون والشراكة في تقديم الخدمة الجامعية، الأمر الذي يمكنه أن يعطي مزيدا من الفرص للتخفيف على مصادر التمويل الحكومي.

وأكدت دراسة باجري (١٤٢٢) على اعتماد الجامعات السعودية على مصادر تمويل غير حكومية لمساندة التمويل الحكومي وكذلك التوجه نحو الاستثمار وخفض كلفة الوحدات التعليمية...، وما ذكرته دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية(٢٠١٠) من ضرورة البحث عن سبل جديدة لتمويل الجامعات السعودية، وأن الجامعات يمكنها تنويع مصادر تمويلها من خلال التركيز على صيغة الجامعة الاستثمارية.

وما توصلت إليه دراسة الحربي(٢٠١٥) من ضرورة البحث عن بدائل لتمويل الجامعات السعودية، والتركيز على الاستثمار الأمثل لمواردها، ومنحها صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة دون الارتباط بالإجراءات الرسمية المعقدة، خاصة مع عجز المخصصات المالية الحكومية

للجامعات عن مواكبة تزايد الطلب المجتمعي على التعليم العالي، الأمر الذي يفرض ضرورة وجود استقلالية مالية مسؤولة لهذه الجامعات، تمكنها من الصرف على برامجها وأنشطتها الإدارية والاكاديمية، وبما يتواكب مع احتياجاتها المتجددة، وخططها المستقبلية للاستثمار في اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة.

ولما تقدم تظهر الحاجة الماسة لمواجهة التحديات والعقبات، وتظافر الجهود وتوحيد الرؤى لتنظيم وتطوير مجال الاستثمار في المؤسسات الجامعية والذي يؤمل معه إصلاحا وتغييرا يتزامن مع تطلعات وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، بوجود لجان للاستثمار في الجامعات تقوم بتحديد الأهداف الاستثمارية القصيرة، المتوسطة والطويلة المدى، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم، التدفقات النقدية المتوقعة، درجة تحمل المخاطر بالإضافة إلى احتياجات الجامعات التمويلية، وأن تكون القرارات الاستثمارية من اللجان هي نتائج أبحاث مكثفة لجان فرعية متخصصة ودراسات دقيقة لكل جوانب الأنشطة التي تستثمر فيها، بما في ذلك الموارد المالية ومراحل النمو والإرادة الجازمة في البحث عن أفضل العوائد المالية لذلك. ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستثمار أصبح هدفاً لأية مؤسسة جامعية تعمل على تحقيق متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، خصوصا أن الاستثمار ذو أهمية حيال تنويع مصادر الدخل وتطوير منشآتها المؤسسة بشكل فعال وملفت، ولمساهمته في زيادة الإيرادات، وتدعيم الموارد الذاتية، خصوصا أنه بتطوير الاستثمار للمؤسسة له الأثر الاقتصادي للوصول بالمؤسسة الجامعية إلى مصافَّ الجامعات المتقدمة عالمياً.

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في سعيها نحو الإجابة عن التساؤل التالي:

ما دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان الاستثمار في ضوء اللائحة المالية للجامعات السعودية؟

أسئلة الدراسة:

ما دور لجان الاستثمار في الجامعات السعودية؟

ما دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان ا لاستثمار في ضوء اللائحة المالية الجديدة للجامعات؟

أهداف الدراسة:

التعرف على دور لجان الاستثمار في الجامعات السعودية.

التعرف على دور الجامعات السعودية في تفعيل تلك اللجان في ضوء اللائحة المالية الجديدة للجامعات.

أهمية الدراسة:

الاطلاع على التقارير العلمية والمقالات والتحقيقات الصحفية واللوائح التعليمية، والكتب والرسائل ومواقع الإنترنت ، المتعلقة بأثر اللائحة المالية، على التعليم الجامعي السعودي.

إلقاء الضوء على دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان الاستثمار في ضوء اللائحة المالية الجديدة، حيث إن الدراسات السعودية السابقة التي تناولت الموضوع لم تتطرق في أغلبها إلى هذا الدور.

من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بما تقدمه من نتائج وتوصيات حول دور الجامعات، وقد تساهم هذه الدراسة في مساعدة باحثين آخرين لتناول الموضوع من جوانب أخرى، وعرض وتحليل وجمع الآراء المختلفة من الجمهور والخبراء والمتخصصين في المجال محل الدراسة.

تتفق مع متطلبات المجتمع السعودي في السعي إلى تطوير العملية التعليمية بالجامعات.

تساهم الدراسة الحالية في التحول من الجامعات التقليدية إلى الجامعات الريادية، بما يحقق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تشجيع البحث العلمي في الجامعات، وربطه بمتطلبات الاستثمار في الجامعات بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مصطلحات الدراسة

لجان الاستثمار:

لجان الاستثمار في الجامعات السعودية هي اللجان المعنية بمناقشة الخطط السنوية للجامعات والتي تشمل الإدارة العامة للاستثمار، واعتماد التقارير النهائية وتنمية الإيرادات بالجامعة، والمسئولة عن بحث ومناقشة الفرص الاستثمارية المبتكرة، وهي التي تعمل على كافة الأذرع الاستثمارية في الجامعة وخارجها نحو مزيد من التطوير.

اللائحة المالية:

اللائحة المالية للجامعات السعودية هي تلك اللائحة التي يقوم مجلس التعليم العالي والجامعات السعودية بإعدادها لأنها تعد من اختصاصاته وتشمل تلك اللائحة جميع القواعد والقرارات المنظمة للأمور المالية من نفقات وإعانات ومكافآت وغيرها، ويقوم مجلس التعليم العالي بإصدار تلك اللائحة بعد إعدادها من وزارة التعليم ووزارة المالية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصر الحد الموضوعي على دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان الاستثمار في ضوء اللائحة المالية للجامعات السعودية.

الحدود المكانية: جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز.

الحدود الزمانية: ١٤٤٤هـ -٢٠٢٣م.

الإطار النظري

التعليم الجامعي السعودي ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

حددت رؤية المملكة ٢٠٣٠ الدور البارز للتعليم في تنمية وتطوير الكوادر البشرية، ورسمت مسؤوليات التعليم العالي في تأهيل مخرجات تعليمية تتفق مع احتياجات سوق العمل من خلال بناء شراكات مع المؤسسات التي توفر فرص التدريب لهذه المخرجات على المستوى المحلي والدولي، وإنشاء المراكز التي تعنى بتدريب الموارد البشرية في مختلف التخصصات، مع العمل على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي. كما حظيت مخرجات التعليم باهتمام كبير في هذه الرؤية، حيث سيتم إنشاء قاعدة

بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلّاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة من أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتطويرها (وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠).

بالنظر إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠ نستطيع أن نستشف أن الرؤية اتخذت مساراً مختلفاً تماماً لما تتبعته المملكة طوال الأعوام السابقة في اعتمادها على النفط ومشتقاته فقط، وقد كان دافعها الأول لذلك ارتفاع النفقات الحكومية في الوقت الذي تناقصت فيه عائدات النفط، ولذا فرؤية ٢٠٣٠ قد أكدت أنه قد آن للاقتصاد السعودي أن يكون أكثر تنافسية، وأن يعتمد على مولدات المعرفة وهي الثروة الحقيقة غير القابلة للنضوب. كما أن رؤية ٢٠٣٠ وضعت بحيث تغطي كافة مسارات التنمية، وأولت عناية خاصة بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم بكافة مراحله، ووضعت على عاتق الجامعات المسؤولية الرئيسية في تأهيل الكوادر البشرية القادرة على مواكبة التطورات التي ستشهدها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة، من خلال تقديم تعليم نوعي ذو جودة عالية، وتبنيها تطبيق أرقى معايير الجودة التعليمية المعمول بها في أرقى الجامعات العالمية، مع ضرورة المراجعة المستمرة للخدمات والبرامج الأكاديمية المقدمة من أجل تطويرها، وتعزيز علاقة الشراكة مع المجتمع ومؤسسات القطاع الخاص، وتحسين آليات التعاون بينهما، وإبراز دور الجامعة في وظائفها الثلاث الرئيسة وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع (الداود، ٢٠١٧).

نظام الجامعات الجديد

منها ما يفيد دراستنا كالاتي:

نظام الجامعات الجديد الذي يحوي ١٤ فصلا و٥٨ مادة؛ ويستهدف تحقيق العديد من الأهداف التي تتماشى مع رؤية ٢٠٣٠.

ومن أهم مزايا النظام أنه يُقلل من اعتماد الجامعات على ميزانية الدولة؛ إذ سيتم السماح للجامعات بتأسيس الشركات الاستثمارية لتنمية مواردها المالية.

وسيمكّن النظام من ربط الجامعات بسوق العمل؛ من خلال تعدد التمثيل من خارج الجامعة في المجالس المختلفة.

ويتيح إنشاء فروع لها خارج المملكة، كما سوف يسمح بافتتاح فروع للجامعات الأجنبية داخل المملكة وفق الضوابط التي تقرها الدولة.

وأتاح النظام الفرصة للجامعات لإنشاء الشركات أو المشاركة في إنشائها أو دخول الجامعة فيها شريكًا؛ ما يُعد تقدمًا متميزًا في طريق الاستثمار وتنمية رأس المال.

ويعبر النظام الجديد عن حزمة من المكتسبات التي يوفرها على مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، إضافة إلى تشجيع الإنتاجية، وتطوير القدرات العلمية والبحثية.

ويُمكّن النظام الجديد الجامعات من تحقيق الإنتاجية التي تتداخل مع مشروعات رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ من خلال التوسع في مجال الاستثمار وتنظيم آليات اقتصاديات التعليم الأكاديمي، مع استمرار تخصيص الدولة ميزانيات للجامعات.

يسعى النظام إلى ضبط الحوكمة، والتنافسية محلياً ودولياً، ودعم الابتكار وريادة الأعمال (نظام الجامعات ١٤٤١هـ).

والنظام الجديد للجامعات سيمكن من إقرار تخصصاتها وبرامجها وفق الاحتياجات التنموية وفرص العمل في المنطقة التي تخدمها، وتخفيض الكلفة التشغيلية للجامعات وإيجاد مصادر تمويل جديدة، ويقلل من اعتمادها على ميزانية الدولة، وذلك من خلال برامج للأوقاف والسماح للجامعات بتأسيس الشركات الاستثمارية لتنمية مواردها المالية، وستعمل الجامعات على توفير فرص تمويل إضافية لتغطية احتياجاتها المالية، مع إمكانية فرض الرسوم المالية على برامج الدراسيات العليا، وكذلك على الخدمات العلمية والبحثية التي تقدمها الجامعات، وفرض رسوم دراسية على الدراسين.

الاستثمار الجامعي

إن الموارد الطبيعية ورأس المال المادي عوامل ليست كافية لتنمية اقتصاد حديث ذي إنتاجية عالية إذ ينبغي توافر كم كبير من القدرات المهارية البشرية. وقد أشار(مكي، العبيدي، ٢٠٢١) إلى أن الجامعات تتركز مهامها الأساسية في إعداد الملاكات المؤهلة لتبوء مراكز قيادية في مختلف المجالات في المجتمع. لذلك يجب أن تستغل كوقوداً في إحداث عملية التنمية والاستثمار في الجامعات، من أجل الوصول للغايات والأهداف الموضوعة، وذلك من خلال توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية أو الاستفادة من مرافقها، وتحقق من ذلك منفعة اقتصادية واجتماعية وثقافية للمجتمع.

يتضح مما سبق أن الاستثمار في البنية التحتية للجامعة بهدف توفير مصادر تمويلية جديدة للجامعة يجب الا يتعارض مع أهداف الجامعة بمعنى ألا يؤثر هذه الأنشطة الاستثمارية على سير العملية التعليمية.

ومن منطلق هذا التعريف لمفهوم الاستثمار نجد أن الاستثمار في الجامعات هو الاستغلال الأمثل لمواردها المادية والمعنوية، وذلك لتحقيق الأهداف التي وضعتها، من خلال توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، تحقق منفعة اقتصادية واجتماعية وثقافية لها وللمجتمع.

أهمية الاستثمار

وتكمن أهمية الاستثمار بالجامعات في قدرتها على تنمية المجتمع في ظل التغيرات المستمرة بحياة المجتمعات، فقد بينت رحمة (١٤٢٣هـ)، أهمية الاستثمار في الجامعات في المساهمة في تعزيز البنية التحتية للجامعات، والتوسع في فتح فروع لها في شتى المناطق، وفتح المجال أمام الجامعات للمساهمة في تحقيق أهداف التعليم العالي وتلبية احتياجات المجتمع، وزيادة الإنتاجية والإنتاج من خلال الاستفادة من البرامج الأكاديمية؛ مما يؤدي إلى زيادة الدخل العام، وتأهيل وتدريب العاملين في الجامعات والمجتمع على حد سواء من خلال إنشاء مراكز للتدريب والتأهيل.

فيما يضيف موسى وعبد الصمد (٢٠١٣م، ص٩٨١) أنه يساعد على رفع الأداء الجامعي وتميزه، ويساهم في إيجاد التفاهم بين الأفراد، ورفع مستويات الثقة بين الإدارة والعاملين، و يمثل ميزة تنافسية للجامعات، وبالتالي يمكن أن يترجم أداءها الفكري والذي يمكن أن يمثل أو يقاس، ويساعد في تطوير

التقنيات المتقدمة في مختلف المجالات والتي يتطلبها الاقتصاد المعرفي، والارتباط مع تقنيات المعلومات والاتصال والحاسب الآلي والإنترنت...الخ، والمشاركة المباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها. وأنه يعطى إمكانية لتحقيق التطور والتقدم حتى مع قلة أو عدم توفر الموارد.

أسس ومتطلبات الاستثمار في الجامعات

هناك عدد من الأسس التي يجب على الجامعات أن تنتهجها لاستثمار إمكانياتها البشرية والمادية، ونذكر منها ما يلي:

- تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس.
- وضع آلية لمتطلبات القطاعات المختلفة ترسل إلى الجامعات، فتقوم بدورها بتطوير وتعديل المناهج والمهارات وأساليب التعليم حسب احتياجات الصناعات والعمال.
- تعزيز البنية التحتية التقنية في مختبرات الطلاب والأبحاث العلمية، وتوفير التقنيات الحديثة لذلك.
- استحداث مشاريع الحاضنات ومراكز البحث وربطها بمتطلبات سوق العمل.
- إزالة الفجوة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الاستثماري بالتميز البحثي.
- إنشاء وحدات فكرية تربط رجال الأعمال والعلماء بهدف وضع آليات تمكن من استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق الاستثمار المستدام (البار، ٢٠١٠).

وأوردت المنقاش وابن عتيق (٢٠١٧) بعض المتطلبات في بعض جوانب الاستثمار الجامعي، وهي:

- تعريف أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب بآليات الاستثمار والتسويق في برامج الجامعات، وحثهم على قبول الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص بالمملكة.
- توفير البنية التحتية والفوقية التي تساهم في تحقيق أهداف الجامعات الاستثمارية، ويدعم مشاركة القطاع الخاص.
- تقديم الخبرات والاستشارات من قبل خبراء الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مقابل الشراكة في تمويل الجامعات.
- تطوير منشآت الجامعات وتجهيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة في ضوء متطلبات تنفيذ البرامج الأكاديمية في مختلف المجالات.

ومن خلال السابق نجد أن الجامعات ملزمة بتلبية متطلبات الاستثمار في المجالات المختلفة، وذلك بإعادة هيكلة عملياتها الإدارية، وتطوير ثقافتها التنظيمية، وتنمية وعي قياداتها الأكاديمية وجميع منسوبيها بأهمية استثمار الأبحاث العلمية ونتائجها الاقتصادية، والعمل على تعزيز البنى التحتية والتكنولوجية (المطيري، ٢٠٢٢م).

ويقول الدكتور سالم آل فايع " أن اللائحة المنظمة للشؤون المالية بالجامعات صدرت لتعزز مبدأ الرقابة وتفعل دور وحدات المراجعة الداخلية وتنشئ لجان للمراجعة في الجامعات، إضافة إلى انشاء لجان الاستثمار لتعظيم إيرادات الجامعة" (آل فايع، ٢٠٢١).

اللائحة المنظمة للشئون المالية

صدرت لائحة جديدة منظمة للشئون المالية بالجامعات والمعدلة بقرار مجلس شؤون الجامعات، بتاريخ: ١-٤-١٤٤٢هجرياً / وتاريخ ١٤-٩-١٤٤٢هجرياً، وتضمنت اللائحة المالية الجديدة (اثني عشر فصلاً) اختص كل فصل من تلك الفصول بشيء من التفصيل على بعض الجوانب في تلك اللائحة ووضحها في عدة مواد والتي وصلت إلى ستِ وخمسين مادة.

وجاءت فصول اللائحة على الشكل التالي:

الفصل الأول: الميزانية، ويشمل المواد (١-٨).

الفصل الثاني: المشتريات والتكليف بالأعمال، ويشمل المواد (٩-١٢).

الفصل الثالث: المستودعات، ويشمل المادة (١٣).

الفصل الرابع: التحصيل والصرف، ويشمل المواد (١٤-١٧).

الفصل الخامس: الرقابة المالية قبل الصرف، ويشمل المواد (١٨-٢٧)، أما الرقابة المالية بعد الصرف، يشمل المواد (٢٨-٣٧).

الفصل السادس: الحسابات، ويشمل المواد (٣٨-٤٠).

الفصل السابع: مكافآت وإعانات الطلاب، ويشمل المواد (٤١-٤٦).

الفصل الثامن: أغراض وقواعد الصرف من عائدات قيام الجامعة بالبحوث والدراسات والخدمات العلمية، ويشمل المادة (٤٧).

الفصل التاسع: قواعد قبول التبرعات، والمنح، والوصايا، والأوقاف الخاصة بالجامعة، والتصرف فيها، ويشمل المادة (٤٨).

الفصل العاشر: الاستثمار، ويشمل المادتين (٤٩-٥٠).

الفصل الحادي عشر: حساب الإيرادات البديلة الموحد وأوجه الإنفاق منه، ويشمل المادة (٥١).

الفصل الثاني عشر: أحكامه العامة، ويشمل المواد (٥٢-٥٦).

وشملت اللائحة أيضاً ملحق بتعديل المادتين (٤١-٤٢).

وجاء الفصل العاشر والذي يتحدث عن الاستثمار على النحو التالي:

المادة التاسعة والأربعون:

للجامعة استثمار أصولها الثابتة، أو المنقولة، أو أموالها، أو منتجاتها، أو ما تقرر استثماره من أموال، في حساب الإيرادات البديلة للجامعة وذلك وفقاً للضوابط الآتية: ألا يتعارض الاستثمار مع أهداف الجامعة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

تشكل بقرار من مجلس الجامعة لجنة للاستثمار، تكون منبثقة منه وتابعة له غرضها الإشراف على استثمارات الجامعة، وإعداد سياساته، واقتراح خططه الاستثمارية السنوية: لاعتمادها من مجلس الجامعة.
تتألف لجنة الاستثمار من ثلاثة أعضاء على الأقل من ذوي الخبرة والاختصاص، يكون رئيسها من أعضاء مجلس الجامعة، وعضوين على الأقل من خارج الجامعة، ويتم تحديد مكافآتهم بقرار التشكيل بحد أقصى (٦٠٠٠٠) ستون ألف ريال لكل منهم بالسنة المالية، وتصرف من الإيرادات البديلة للجامعة، على ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة أربعة اجتماعات في السنة.

المادة الخمسون:

تودع إيرادات الاستثمار في حساب رئيسي مستقل باسم الجامعة في أحد البنوك، أو المؤسسات المالية المرخص لها بالعمل في المملكة.
يتم الصرف من الحساب المستقل للاستثمار بقرار من رئيس الجامعة، بناءً على موافقة من لجنة الاستثمار، وفي الأغراض الآتية:
أ. الاستثمار وفق الخطة الاستثمارية المعتمدة من مجلس الجامعة.
ب. دراسات الجدوى وغيرها من الدراسات اللازمة المتعلقة بالاستثمار.
ج. تكاليف التعاقد مع الكفاءات كالخبراء، والمستشارين، والمتخصصين من غير منسوبي الجامعة، المستعان بهم للعمل في مجال الاستثمار بالجامعة.
د. تكاليف منسوبي الجامعة من ذوي الاختصاص والخبرة الذين تتم الاستعانة بخدماتهم للقيام بدراسات الجدوى وغيرها من الدراسات اللازمة المتعلقة بالاستثمار.
هـ- توفير الأثاث والأجهزة المكتبية والقرطاسية، والمستهلكات الأخرى الخاصة بأنشطة الاستثمار والوحدات المشرفة عليه بالجامعة.
على المراقب المالي في الجامعة فحص ومراجعة السجلات الخاصة بالحساب المستقل لاستثمارات الجامعة دورياً، ورفع تقرير بذلك للجنة الاستثمار، ويزود رئيس الجامعة ورئيس مجلس الجامعة بنسخة منه.
على مراجع الحسابات الخارجي في نهاية كل سنة مالية التأكد من تسجيل الاستثمارات وعوائدها وما صرف منها، حسب القواعد المحاسبية المتعارف عليها، ويرفع بها تقرير لمجلس الجامعة.
تكون صلاحية الموافقة على الصرف من حساب الاستثمار لرئيس الجامعة في حدود خمسة عشر مليون ريال لكل حالة وما زاد عن ذلك يكون لرئيس مجلس الجامعة أو من يفوضه.
لا يجوز لرئيس الجامعة ووكلائها استلام أي مكافآت أو مزايا مالية من إيرادات استثمارات الجامعة (اللائحة المنظمة للشئون المالية، ١٤٤٢هـ).

مقترحات إجرائية لتعظيم الاستثمار في الجامعة

– التخطيط الاستراتيجي لتمويل الجامعة من خلال الاستثمار في إمكاناتها المادية، ووضع نموذج أو مخطط هيكلي للصور التي يجب أن يكون عليها هذا المستثمر في الأجل الطويل، ووضع برنامج تنفيذي مرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانات المتاحة وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع.

– إصدار التشريعات القانونية التي تخول الجامعة القيام بعملية الاستثمار وفقا لخصوصية البيئة المحيطة بها، وبما يتيح فرصة الاستثمار في إمكاناتها لتوفير مصادر تمويل متنوعة لتغطية التزاماتها الداخلية والخارجية.

– إنشاء هيكل إداري لتنمية موارد الجامعة وأملاكها وتطويرها وترميمها لتصبح جاهزة للاستثمار في المجتمع.

– إنشاء وحدة خاصة بالاستثمار في البنية التحتية بالجامعة تتمتع بدرجة مناسبة من الاستقلال المالي والإداري تهدف إلى:

– جمع المعلومات والبيانات عن البنية التحتية بالجامعة ممتلكات وعقارات وتحليلها ومعرفة درجة الاستثمار والعائد من تسويق كل ممتلكات الجامعة لاتخاذ القرارات بشأنها.

– تأهيل وتطوير البنية التحتية للجامعة من مختبرات وقاعات وكافتيريات وملاعب ومواقف سيارات وأراضي زراعية حتى تكون على جاهزية تامة للاستثمار بها.

– ترويج وتسويق قاعات ومسارح ومختبراتها لأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والشركات، في إقامة المؤتمرات والورش والدورات التدريبية والمناسبات والاحتفالات بما يعود على الجامعة بمردود مادي مالي من أجهزة تخدم أهداف الجامعة التعليمية.

– تسويق الأراضي الزراعية المملوكة للجامعة وتأجيرها للشركات الزراعية والمزارعين بالإضافة إلى بيع المنتجات الزراعية الناتجة عن أنشطة كلية الزراعة بالجامعة.

– الترويج للخدمات الدعائية للشركات والمؤسسات ذات المصلحة من خلال إذاعة الجامعة التي تتبع كلية الإعلام وأسوار الجامعة الممتدة على مساحات كبيرة بالاعتماد على موقع الجامعة المتميز بالمدن السعودية محل الدراسة.

– عرض الأراضي المحيطة بالجامعة والمملوكة لها كمواقف للسيارات أو لإقامة مكتبات التصوير والطباعة والكافتيرات والمطاعم والاستراحات.

– التوسع في المكتبات الجامعية الداخلية التي تبيع مطبوعات الجامعة التعليمية والتي قد يديرها طلبة الجامعة من نفس التخصص بإشراف اساتذتهم أو من خال تأجيرها للأفراد والشركات ذات المصلحة.

– التنوع والتوسع في كافتيرات الجامعة الداخلية ومطاعمها لتقديم خدمات بمستويات مختلفة مع فتح كافتيريا خاصة بأعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية بالجامعة وعرضها عبر مناقصات شفافة وتحقيق أقصى استفادة مالية للمهتمين وأصحاب المصلحة من شركات وأفراد.

– فتح معارض الاتصالات والتكنولوجيا والإلكترونيات بالجامعة وتسويقها لشركات الاتصال والتكنولوجيا من استغلال طلبة الجامعة الذين يعتبرون اكثر فئة استخداما للهواتف وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

– ترويج ملاعب الجامعة لأفراد ومؤسسات المجتمع ودعوة كبار الفرق الرياضية والجامعية في المناسبات الوطنية والجامعية لإقامة المباريات ودعوة رجال الأعمال لتبنيها بما يعود على الجامعة بمردود مالي جيد.

– تسعير تأجير كل مكون من مكونات البنية التحتية للجامعة، مع مراعاة مناسبة الأسعار لمدى ربحية المستفيد واختلافها من موقع لآخر ومن وقت لآخر.

– توزيع وتسليم الخدامات على المستفيدين الذين رست عليهم الاتفاقيات وإنشاء التعاقدات معهم بحيث لا تتعارض أو تؤثر على أنشطة الجامعة التعليمية وتحفظ حقوقها.

– الاستفادة من خبرات الدول الجامعات المتقدمة في الاستثمار في إمكانات الجامعات مع التركيز على الإمكانات من عقارات وأملاك في هذه الجامعات.

– سن التشريعات واتخاذ الإجراءات وتقديم التسهيلات التي من شأنها: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إمكانات الجامعة المادية والإسهام في تمويلها مع الحرص على الإمكانات التي يحتاجها المجتمع وعلى تحقيق الجودة وبما لا يتعرض مع برامج الجامعة التعليمية.

– توجه الجامعة نحو الاهتمام بتسويق أملاكها وعقاراتها بهدف ربط وظيفة خدمة المجتمع باحتياجات المجتمع والفئات المستفيدة من تلك الخدمات.

– تقديم معلومات تسويقية عن بعض خدمات الجامعة المادية تتضمن أهم خدماتها ومزاياها وأسسها التسعيرية.

– تقوية قنوات الاتصال بين المراكز التسويقية بالجامعة وبين مؤسسات المجتمع المحلي من ناحية أخرى.

– تهيئة ثقافة الجامعة والثقافة المجتمعية الداعمة لفكرة توجيه الجامعات نحو التمويل الذاتي وتسويق خدماتها من خلال إنشاء ورش العمل والمؤتمرات الحوارية التي يشارك فيها كافة مكونات الجامعة ورجال الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني والشركات وجميع المستهدفين توضح أهمية وحاجة الجامعة لهذا التوجه في ضوء المتغيرات العالمية والتوجه الاستثماري للجامعات (الحسنات وآخرون، ٢٠١٧).

ويجب الأخذ بالاعتبار عند الاستثمار في البيئة التحتية للجامعة أن لا تتعارض مع أنشطة الجامعة التعليمية ولا تؤثر عليها بالسلب كما أنه يمكن الاستثمار في الطلاب والمعلمين ذات العلاقة في إدارة بعض هذه الإمكانات التي من الممكن أن تديرها الجامعة بما يعود على الطلبة بالتدريب الميداني في تخصصاتهم المختلفة واكتسابهم الخبرات أثناء تعليمهم الجامعي وبالتالي تحقق الجامعة وظيفة التعليم إضافة إلى تحقيقها وظيفة خدمة المجتمع من خلال استخدام افراد ومؤسسات المجتمع البنية التحتية للجامعة مقابل مردود مالي أو مادي وبالتالي تحقق الجامعة عدة أهداف من خلال مصدر التمويل المعتمد على الاستثمار في البنية التحتية للجامعة.

الاستثمار في البنية التحتية للجامعات

بواسطة الأملاك العقارية والصناعية والزراعية مثل:

استغلال قاعات ومسارح ومختبرات وملاعب المؤسسة الجامعية (تأجيرا بعد أوقات الدوام الرسمي أو في الإجازات وبما لا يتعارض مع أنشطة الجامعة)

الاستثمار في مساحة المؤسسة الجامعية الفارغة كاستخدامها مواقفا أو بناء بعض المرافق وتأجيرها كمطاعم أو مكتبات.

المحلات التجارية وافتتاحها داخل أو خارج الجامعة، المخصصة لأدوات الزينة والوسائل التعليمية الأجهزة والبرامج التعليمية والأدوات المكتبية والملابس وغيرها، ويتم تشغيلها من قبل طلاب الجامعة مقابل أجر مادي رمزي مقابل تدريبهم واكتسابهم خبرات في مجال تعلمهم وعملهم مما يعود بالنفع على الطالب والجامعة.

تعظيم الاستثمار في البنيات التحتية للكليات المنتجة التي ينتج عن أنشطتها بعض المخرجات التي يمكن تسويقها في البيئة الداخلية والخارجية للجامعة وتطويرها وتحسين أداءها وجودة مخرجاتها ويمكن تطبيقها في الجامعات التي تحتوي على كليات إنتاجية مثل كلية الزراعة والفنون والتربية النسوية والاقتصاد المنزلي والمطبوعات والإعلام والنشر.

وكثير من الجامعات قامت مؤخرا بتوظيف إمكانيتها في مشروعات شتى مثل مكاتب مستشارين يديرها مدرسون أو طلبة، معارض علمية، حضانات ومؤسسات مختلفة لاستغلال الاختراعات الصادرة عن الجامعة وتسويقها أو وكالات خدمات تستفيد من بعض المنشآت والوسائل غير المستخدمة.

يتضح مما سبق أن الاستثمار في البنية التحتية للجامعة بهدف توفير مصادر تمويلية جديدة للجامعة ويجب الا يتعارض مع أهداف الجامعة بمعنى ألا يؤثر هذه الأنشطة الاستثمارية على سير العملية التعليمية، ومثال ذلك قامت جامعة أكسفورد البريطانية بإدارة حملات زيادة التمويل طويلة المدى على نحو فعال من خلال الاستثمار في الإمكانات المادية المالية بالانتفاع بالأصول المادية والمالية للجامعة وتأجير المنشآت الجامعية أثناء عطلات الأسبوع والعطلات السنوية واستخدام ساحات الجامعة في الحفلات والاجتماعات الأسرية والولائم والمؤتمرات والمعارض (الحسنات وآخرون ٢٠١٧).

نتائج تجارب بعض الدول العالمية والعربية والمحلية في الاستثمار الجامعي

جامعة أكسفورد البريطانية بإدارة حملات زيادة التمويل طويلة المدى على نحو فعال من خلال الاستثمار في الإمكانات المادية المالية بالانتفاع بالأصول المادية والمالية للجامعة وتأجير المنشآت الجامعية أثناء عطلات الأسبوع والعطلات السنوية واستخدام ساحات الجامعة في الحفلات والاجتماعات الأسرية والولائم والمؤتمرات والمعارض ...

جامعة ستانفورد البريطانية حيال تنظيم اللقاءات والندوات العلمية وتقديم الخدمات التعليمية لقطاع الأعمال والإنتاج التي كتفت جهودها في الاستشارات.

النموذج الكندي وإنشاء وتمويل ما يسمى بمراكز التميز بشأن تخطيط عدد من المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعة وقطاعات الصناعة الإنتاج.

الجامعات اليابانية قامت بتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية مثل مراكز ومعاهد الأبحاث.

جامعة هارفارد وستانفورد حيال تنشيط الأوقاف الجامعية والاهتمام بأصولها وتطوير آليات تنمية واستثمار أموالها وزيادة أرباحها لضمان استمراريتها، حيث استطاعت الجامعتان تحقيق مكاسب عالية جاءت بصيغ عدة منها التبرعات ووصايا الإرث.

أنشأت جامعات اليابان لجنة عمل مهمتها دراسة القضايا المشتركة بين الجامعة والمصنع، وذلك بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات الإنتاج بإنشاء البرامج التدريبية المشتركة.

ما قامت به استراليا من استثمار الصناديق المالية بالجامعات بذلت فيها جهودا كبيرة عدة لتعزيز مواردها المالية وتركز معظمها في الاستفادة من عقود الأبحاث والاستشارات واستثمار الصناديق المالية بالجامعات في مجال أنشطة مراكز الأبحاث مثلما هو موجود حاليا في جامعة ماكواري.

ما قام به معهد ماسومتش للتكنولوجيا في أمريكا مستثمرا توفر رأس المال البشري لأعضاء هيئة التدريس الذين لديهم أفكار وابتكارات تحتاج للترويج والسويق.

ما قامت به جامعة بغداد من نشاطات إنتاجية للخضار والفواكه وتربية الدواجن من قبل كلية الزراعة.

ما قامت به الجامعات السعودية من إنشاء للمراكز البحثية وحاضنات للأعمال التكنولوجية أسوة بنموذج الجامعة الأمريكية حيث قامت الهيئة الأمريكية بإنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة، نرى جامعة الملك سعود في برنامج أوقاف الجامعة، وجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية أنشأت ٣١ كرسيا بحثيا، وحاضنات جامعة الملك عبدالعزيز، ووادي الظهران للتقنية من أكبر مراكز أبحاث النفط والغاز التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وصندوق لتمويل البحث والتطوير كمركز استشاري بجامعة الملك فيصل، ومركز دعم وتطوير الأعمال (حاضنة أعمال) بجامعة نورة (الماجد، ٢٠١٨).

الدراسات السابقة:

دراسة الدهمش(٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل الجامعات السعودية، ومن ثم وضع التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وتوصلت إلى نتائج منها أن الجامعات السعودية تعتمد اعتماداً كلياً في تمويلها على ميزانية الدولة، اللوائح والأنظمة تسمح للجامعات في تنويع مصادر تمويلها كاستثمار أملاك الجامعة والمشاريع البحثية والأوقاف، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر تمويل الجامعات، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في تمويل الجامعات والاهتمام بمراكز الأبحاث وتطويرها والتركيز على الأبحاث التطبيقية لاستثمارها في تمويل الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

دراسة اليامي (٢٠١٨)

بعنوان تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود في ضوء تجربة جامعة أكسفورد هدفت الدراسة إلى الاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد في التمويل لتنويع مصادر تمويل جامعة الملك سعود وتوصلت الدراسة إلى أن أهم معوقات تطبيق تجربة جامعة أكسفورد في التمويل في جامعة الملك سعود هو ضعف استثمارات القطاع الخاص في مجالات التعليم وغياب التشجيع الحكومي في التعاون بين القطاع الخاص والحكومي.

دراسة الحمادي وسالم(٢٠١٧)

بينت نتائج دراسة الحمادي وسالم أن لكي يتم تحقيق تطوير التعليم ومن ثم تحقيق رؤية الدولة لابد من تضافر كل الجهود سعياً لهذا الهدف وأن تعمل الجامعات بمفاهيم جديدة تتطلبها طبيعة الفترة الراهنة، وأن ترتبط ميزانية التعليم ارتباطاً وثيقاً بالميزانية العامة للدولة ويعد التمويل الحكومي المصدر الأساسي أو يكاد يكون الوحيد للجامعات السعودية للحصول على احتياجاتها المالية، وقد أقرت النظم بالمملكة العربية السعودية للجامعات مصادر متنوعة لتنمية مواردها كالتبرعات والأوقاف والمنح والوصايا واستثمار أملاكها، والقيام بمشروعات بحثية وخدمية علمية للآخرين إلى جانب التمويل الحكومي، ولكن لا تزال الجامعات في الغالب تعتمد على التمويل الحكومي بشكل أساسي، يحد اعتماد الجامعات على المصدر الحكومي للتمويل من استقلاليتها وسعيها نحو التطوير والتوسع في خدماتها ولذا يعد البحث عن مصادر لتنمية مواردها ضرورة لا بديل عنها.

دراسة P،Leahy (٢٠١٦)

وتوصلت نتائج دراسة ليهي P،Leahy إلى أن جامعة دركسيل الأمريكية وصلت إلى أعلى المستويات في أدائها خلال المدة المشار إليها نتيجة ارتفاع مواردها المالية المتوافرة عن طريق المنح والهبات والتبرعات الخيرية، كما أكدت نتائج الدراسة أهمية استخدام آلية التسويق الإعلامي لأنشطة الجامعة وبرامجها؛ لتنويع مصادر دخلها بما يسهم في تحقيق أهدافها.

Leahy، P. (2016). To the Level: How Drexel University improved its fundraising Performance From 1999 to 2007، PHD، University of Pennsylvania ، U.S.A.، (2016)

دراسة Charles D(٢٠١٥)

بينت نتائج دراسة شارلز Charles D حرص أغلب الجامعات الأمريكية على تنويع مصادر الدخل من خلال مجموعة من الآليات منها الشراكة المجتمعية والاستثمار بالتعاون مع القطاع الرأسمالي الخاص، كما أكدت على وجود تأثير مباشر للتمويل على المخرجات المؤسسية، وارتفاع مستوى كفاية الطلبة، وتطوير البرامج الأكاديمية، وتحسن البيئة التدريسية.

Charles D.، (2015). A Study of capital financing models at two public four- yea higher education institutions، Ed. University of Pennsylvania.

دراسة الحربي،(٢٠١٥)

بينت نتائج دراسة الحربي أنّ مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية متشابهة بشكل عام، وتتمثل في مخصصاتها السنوية من ميزانية الدولة، ورسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية والأهلية؛ بالإضافة إلى رسوم البرامج الدراسية والتدريبية. كما أظهرت النتائج أنّ عددًا من الجامعات أقر خططًا لتنويع مصادر دخلها عن طريق كراسي البحث العلمي، والأوقاف، ومراكز الأبحاث، مستفيدة من التجارب الرائدة للجامعات البريطانية، والألمانية، والأمريكية.

دراسة jonson (٢٠١٢)

بينت الدراسة التعرف على معوقات تمويل التعليم العالي وتأثيره في الالتحاق بالجامعات: جامعة كاليفورنيا، جامعة كاليفورنيا الحكومية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التجريبي؛ لملائمته موضوع الدراسة .ومن أهم نتائج الدراسة التي توصلت إليها هذه الدراسة أن تراجع الإنفاق العام في مجال التعليم العالي الحكومي خلال السنوات العشر التي سبقت إجراء الدراسة، يساهم في تراجع معدلات التسجيل في الجامعتين: كاليفورنيا، كاليفورنيا الحكومية بنسبة ٢٠% خلال السنوات الخمس الماضية، كما تأخر معدل الالتحاق بالجامعات من خريجي المدارس الثانوية ذات الإعداد الجيد من ٦٧% إلى ٥٥% التحقوا بكليات المجتمع .وكانت أهم توصيات الدراسة: زيادة القروض الطالبية، تمويل الكليات والجامعات الحكومية على أساس نتائج تحصيل الطلبة، تسديد رسوم التعليم بالأقساط من رواتبهم بعد عملهم بعد التخرج.

دراسة صائغ(٢٠٠٠)

بينت نتائج دراسة صائغ أن الجامعات السعودية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التمويل الحكومي بوصفه أهم مصدر للدخل، ولكنها تعتمد بشكل جزئي على بعض المصادر الأخرى كالتبرعات والهبات والوصايا والأوقاف.

أوجه الشبه والاختلاف بوجه عام بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في مجال البحث العام والمتعلق بتمويل الجامعات، وتختلف الدراسة الحالية عن أغلب الدراسات السابقة في أن أغلبها في حدها الموضوعي تطرقت إلى التمويل وألياته وبدائله المختلفة بينما تطرقت الدراسة الحالية بشكل دقيق إلى دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان الاستثمار فيها في ضوء اللائحة المالية الجديدة للجامعات في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لملائمته لنوع الدراسة؛ حيث اعتمدت على مصادر أصلية وثانوية ناقشت موضوع الاستثمارات الجامعية حيث تم جمع المعلومات من تجارب الدول المتقدمة في تمويل جامعاتها والاستثمار فيها، وإخضاعها للوصف والتحليل والتفسير، وكيفية الاستفادة منها.

أداة الدراسة:

استخدم الباحثان المقابلة المقننة المفتوحة مع عدد من الخبراء من القيادات الجامعية ومختصي الاستثمار، وعددهم (١٠) خبراء، وذلك لاستقراء آرائهم حول الموضوع، وتكونت المقابلة من سؤالين

مفتوحين، وتم عرضهما على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال التعليم الجامعي والاستثمار، وتم التنسيق لإجراء المقابلة مع الخبراء المستهدفين.

ملخص نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول

ما دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان الاستثمار في ضوء اللائحة الجديدة للجامعات؟

اجابة هذا السؤال تتفرع إلى شقين:

الشق الأول:

ما يتعلق بنظام الجامعات السعودية الصادر بالمرسوم ملكي رقم م/٢٧ وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ وما له من دور في تفعيل لجان الاستثمار، كالآتي:

يسمح للجامعات بتأسيس الشركات الاستثمارية أو المشاركة في إنشائها أو دخول الجامعة فيها شريكًا.

يمكن من ربط الجامعات بسوق العمل.

يشجع على الإنتاجية، وتطوير القدرات العلمية والبحثية.

ويُمكّن من تحقيق الإنتاجية التي تتداخل مع مشروعات رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ من خلال التوسع في مجال الاستثمار وتنظيم آليات اقتصاديات التعليم العالي المختلفة.

الشق الثاني:

ما يتعلق بالجامعات ودورها الداعم:

للجامعات السعودية دور رئيس في تدريب وتأهيل منسوبيها لآلية الاستثمار، وتعريفهم والباحثين والطلاب بآليات الاستثمار والتسويق في برامج الجامعات، وحثهم على قبول الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص بالمملكة.

توفير البنية التحتية والفوقية والتكنولوجية التي تسهم في تحقيق أهداف الجامعة الاستثمارية.

تسخير منشآت الجامعة وتجهيزها باللازم في ضوء متطلبات عمليات الاستثمار بمجالاته المختلفة.

التزامها بتلبية متطلبات الاستثمار في المجالات المختلفة، وذلك بإعادة هيكلة عملياتها الإدارية، وتطوير ثقافتها التنظيمية، وتنمية وعي قياداتها الأكاديمية وجميع منسوبيها بأهمية الاستثمار داخل الجامعة ونتائجه الاقتصادية، والعمل على تعزيز البنى التحتية والتكنولوجية.

وضع التشريعات والأنظمة القانونية من قبل الجامعة التي تخولها للقيام بعملية الاستثمار وفقاً لخصوصية البيئة المحيطة بها، وبما يتيح فرصة الاستثمار في إمكانات ومقرات الجامعة لتوفير مصادر تمويل متنوعة لتغطية التزاماتها الداخلية والخارجية.

اتخاذ الإجراءات وتقديم التسهيلات للاستثمار في إمكانات ومقرات الجامعة المادية والإسهام في تمويلها.

استفادة الجامعات من خبرات الدول ذات الجامعات المتقدمة في الاستثمار في إمكاناتها.

تهيئة ثقافة الجامعة والثقافة المجتمعية الداعمة لفكرة توجيه الجامعات نحو التمويل الذاتي وتسويق خدماتها من خلال إنشاء ورش العمل والمؤتمرات الحوارية التي يشارك فيها كافة مكونات الجامعة ورجال

الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني والشركات وجميع المستهدفين، وتوضيح أهمية وحاجة الجامعة لهذا التوجه في ضوء المتغيرات العالمية والتوجه الاستثماري للجامعات.

أن يكون للإدارة العليا في الجامعة دوراً في دعم لجنة الاستثمار مادياً ولوجستياً حتى تتمكن من القيام بوظيفتها على الوجه الأمثل.

نتائج السؤال الثاني

ما دور لجان الاستثمار في الجامعات السعودية؟

وضع سياسة الاستثمار بالتنسيق مع الإدارات الأخرى في الجامعة والجهات المختصة.

تقديم رؤى وخطط استثمارية للتعليم الجامعي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة بالقطاع الخاص.

العمل على تطوير نفسها والمساهمة في دعم موارد الجامعة، ومراعاة الاهتمام برأس المال البشرى أساس العملية الانتاجية.

دراسة وابتكار الفرص الاستثمارية وطرحها للاستثمار، ودراسة الأفكار الاستثمارية من المستثمرين ورجال الأعمال، وتحليل عروضهم، وإعداد وتجهيز العقود لهم (استثمارات طويلة وقصيرة المدى)، والتنسيق بشأن زيارتهم داخل الجامعة، وحل مشاكلهم بشكل دوري مع مرافق الجامعة.

تقوم بتحديث قاعدة بيانات للأصول الاستثمارية والمواقع المخصصة وتحديد نشاطها في الجامعة، وتنسق مع الجهات المختصة لتوفير المعلومات المطلوبة عن تلك المواقع.

تسويق المواقع الاستثمارية القصيرة المدى (الفعاليات والمؤتمرات)، وتعد خارطة استثمارية للجامعة توضح مكان أصولها وكيفية الاستفادة منها.

التعاون مع القطاع الخاص لتشغيل أنشطة الاستثمار وفق أعلى المعايير.

استقطاب الجهات الراعية للفعاليات من داخل الجامعة، والإشراف على الفعاليات المقامة فيها.

مراعاة السرعة في الإنجاز كمحور تنافسي لأن الوقت هو المال وتطبيق وممارسة جميع الأساليب الحديثة ذات الجودة في جميع إجراءاتها حتى تحقق معدلات عالية في الاداء والإنتاج، وتوفير الامكانيات الكافية لها لأداء عمل اللجنة بصورة فعالة،

الرفع من كفاءة موارد الجامعة بما يمكنها من تحقيق أهدافها، والمساهمة في تنويع مصادر التمويل للجامعة وتطوير آلياته.

الاهتمام بالبيئة الجامعية والتعزيز من مكانة الجامعة لتكون جاذبة للاستثمارات المتنوعة، وأن يكون من ضمن مستهدفاتها الحرص على توفير الامن الجامعة حتى يسود الاستثمار والذي بدوره يسهم في استقرار إيرادات الجامعة من المحال التجارية بها.

تنمية العائد من الإيرادات وتحقيق الاستدامة المالية، وإيجاد وسائل لتطوير العائد من الاستثمار، والمساهمة في توظيف وتشغيل الموارد المالية بصورة فعالة.

الحيادية في توزيع الفرص الاستثمارية.

المشاركة في اجتماعات اللجان داخل الجامعة.

الهيكلة الإدارية (المقترحة) للجنة الاستثمار

المشرف العام

مساعد المشرف العام للشؤون الفنية

مساعد المشرف العام للشؤون المالية والإدارية

مكتب الشؤون القانونية

مكتب الشؤون الهندسية

مكتب الشؤون المالية

مكتب شؤون المتابعة

مكتب الشؤون التسويقية

مكتب شؤون الموارد البشرية

التوصيات:

أهمية عقد كثير من اللقاءات وورش العمل مع جميع منتسبي الجامعات لمناقشة مدى إمكانية تنفيذ المشروعات الاستراتيجية المقترحة لتنويع مصادر الدخل بالجامعات السعودية.

الاستفادة من التجارب العالمية في مجال تمويل الجامعات.

تبسيط الإجراءات والأنظمة الإدارية ومنح صلاحيات أوسع لمديري ورؤساء الجامعات في مجال الاستثمار فيها.

تعديل كافة الأنظمة واللوائح والسياسات الخاصة بالاستثمار لتتواكب مع عمل لجان الاستثمار في الجامعات السعودية.

توجيه مراكز البحث والجامعات للاهتمام بالدراسات والأبحاث الموجهة نحو تطوير أعمال واستراتيجيات عمل لجان الاستثمار.

ثانيا: المراجع العربية المترجمة للغة الإنجليزية:

Bajri, Widad bint Abdulaziz. (2001). Proposed additional sources of funding for Saudi public universities. Unpublished Master's Thesis, College of Education. Makkah, Um Al-Qura University.

Al-Bar, Hassan Abdelkader. (2010). The intellectual culture of educational development as a pillar of sustainable development. Mandumah series of the intellectual culture.

Al-Bhiri, Al-Said Mahmoud. (2004). Financing university education in Egypt in light of contemporary global changes and trends "a future study". PhD thesis. Faculty of Education, Al-Azhar University.

Gaza, Journal of Scientific Research in Education, Ain Shams University, Egypt. v.18, vol. 9, 275-296.

Rahma, Antoan. (1423H). Educational Investment in the Gulf Countries: Reality and Ways of Development, Working Paper of the Arab Bureau of Education for the Gulf States. A paper presented to the fifth meeting of representatives of universities, public education sectors and heads of chambers of commerce in the Arab Gulf countries, Chamber of Commerce and Industry, Al-Ahsa.

Johnson. (2012). Sharing in the cost of higher education: tuition expenses and financial aid. Translated by Manar Soubi, Higher Education Research Society, London, United Kingdom.

Al-Harbi, Muhammad bin Muhammad Ahmed. (2015). Proposed alternatives for financing education in public universities in the Kingdom of Saudi Arabia, vol. 26, p. 103, pp. 141-172.

Al-Hasanat, Sari Awad and Radwan, Omar Naseer Mahran. (2018). Activating Infrastructure Investment: A Proposed Source of Funding for Al-Azhar University

Al-Hammadi, Fayza, and Salem, Samah. (2017). Developing the human resources of Saudi universities by applying to King Faisal University, Conference on the Role of Saudi Universities in Activating the Kingdom's Vision 2030, 11-12 January 2017, Qassim University, 903-936.

Al-Daoud, Abdul Mohsen Saad. (2017). The Responsibility of Saudi Universities in Achieving the Kingdom's Vision 2030, Conference on the Role of Saudi Universities in Activating the Kingdom's Vision 2030. Qassim University. 11-12.

Al-Dahmash, Khalid bin Muhammad. (2019). A proposal for the development of financing of university education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of Vision 2030. New Horizons in Adult Education Magazine. (26), Ain Shams University, Adult Education Center. 51-94.

Al-Sayegh, Abdulrahman. (1999). Education in the Kingdom of Saudi Arabia: A Future Vision. Paper presented at the Saudi Arabia Conference in One Hundred Years. 24-28 January 1999 General Secretariat to celebrate the centenary of the founding of the Kingdom of Saudi Arabia in the conference hall of the Intercontinental Hotel.

Al-Ghufaili, Abdullah bin Jadea. (2015). Saudi Universities and Investment. Al-Jazeera, 17 Rabi' al-Awwal, No. 15796.

Regulations Governing Financial Affairs in Universities, 2022, Kingdom of Saudi Arabia.

Al-Majed, Ebtisam bint Hamad bin Abdullah, (2018). A proposal of financing alternatives in Saudi universities in light of the philosophy of the productive university. Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies, Islamic University of Gaza, Volume 26, No. 6.

Al-Mutairi, Huada Musim Khail Allah. (2022). Activating Investment in Scientific Research in Saudi Universities in the Light of Global Experiences: A Proposal, Journal of the Faculty of Education (Assiut), 260-344.

Makki, Latif and Al-Obaidi, Sabah. (2021). The existing belief in world justice among university teachers. Tikrit University Journal of Humanities. Mg 28. p (8). pp. 325-361.

Al-Manqash, Sarah and Ibn Ateeq, Aziza. (2017). A proposed model for investing in acadmic programs in Saudi universities through partnership with the private sector. Journal of the Faculty of Education, 174, 373-417.

Moussa, Abdel Nasser and Abdel Samad, Samira. (2013, April 22-25). Human capital and the most important approaches to measuring it in light of the knowledge economy. Paper presented to the Twelfth Annual International Business Scientific Conference on Human Capital in the Knowledge Economy. Al-Zaytoonah University of Jordan, Jordan.

University System Project. Workshop, 2020, Ministry of Higher Education, Saudi Arabia.

Al-Yami, Hadia. (2018). A future vision for the development of education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the Kingdom's Vision 2030. Journal of Educational and Psychological Sciences. Vol. 2, No. 26.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

Charles D. (2015). A Study of capital financing models at two public four- yea higher education institutions, Ed. University of Pennsylvania.

Impacting Factors and Phased Process", PICMET 2009 Proceedings،August 2-6, Portland، Oregon USA © 2009 PICMET.

Jisun Kim, Tugrul U. Daim, Timothy R. Anderson، (2009). "University Technology Transfer: AConceptual Model of

Leahy, P. (2016). To the Level: How Drexel University improved its fundraising Performance From 1999 to 2007, PHD، University of Pennsylvania (2016), U.S.A.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

الفايع، سالم. (٢٠، يونيو، ٢٠٢١م). (تغريدة)
تم الاسترجاع من https://twitter.com/alfaie1/status/1406688368965128202
www.vision2030.gov.sa